السعودية تؤكد دعمها حل الخلافات بالحوار بما يُعزز الأمن والاستقرار

ولي العهد السعودي والرئيس التركي يبحثان تطورات المنطقة والعالم

منتدى الاستثمار السعودي ـ التركي: الرياض وأنقرة تمثلان نحو 50٪ من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي خلال مراسم الاستقبال الرسمية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان (واس)

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي مصافحا وزير الخارجية التركي هاكان فيدان المرافق للرئيس رجب طيب أردوغان في قصر اليمامة بالرياض (واس)

عواصم ـ وكالات: استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وذلك خلال الزيارة الرسمية للرئيس التركي إلى المملكة.

وقالت وكالة الانباء السعودية «واس» ان سمو ولي العهد اقام مراسم استقبال رسمية للرئيس التركي في قصر اليمامة بالرياض. واضافت ان الجانبين عقدا جلسة مباحثات رسمية.

ووفق الوكالة، استعرض الجانبان آفاق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وأوجه التعاون والفرص الواعدة لتطويره في مختلف المجالات، بالإضافة إلى بحث تطورات الأحداث في المنطقة والعالم والجهود المبذولة تجاهها.

وكان في استقبال الرئيس التركي والوفد المرافق بمطار الملك خالد الدولي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض، وصاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالعزيز بن عياف أمين المنطقة وعدد من المسؤولين السعوديين.

وعلى هامش الزيارة، عقد في الرياض منتدى الاستثمار التركي ـ السعودي، الذي أكد خلاله وزير الاستثمار السعودي م.خالد الفالح أنه «يعكس مستوى غير مسبوق في العلاقات الاقتصادية بين السعودية وتركيا، ويمثل عزمنا على الانتقال من مرحلة الحوار والاستكشاف إلى مرحلة التنفيذ الفعلي».

وكشف الفالح، في كلمته أمام المنتدى، عن أن الاستثمارات التركية المباشرة في المملكة تجاوزت ملياري دولار، فيما بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 8 مليارات دولار، مشيرا إلى نمو التبادل التجاري بنسبة 14٪ خلال عام واحد، وأن السعودية وتركيا تمثلان نحو 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط، بحسب ما نقلت عن قناة «الإخبارية» السعودية.

وشدد على أن «المؤشرات تعكس متانة العلاقات التجارية وتسارع نموها بين البلدين».

وقال وزير الاستثمار السعودي إن «المزايا التي يتطلع إليها المستثمرون، والتي تتمتع بها كل من المملكة وتركيا، تؤكد أن اقتصادي البلدين متكاملان أكثر من كونهما متنافسين».

ولفت إلى أن المستثمرين العالميين لم يعودوا يسألون: «هل نستثمر في السعودية؟» بل «كيف وبأي سرعة؟».

وأكد الفالح أن المملكة أكبر اقتصاد ووجهة استثمارية في العالم العربي، بينما تعتبر تركيا «مركزاً رائداً للتصنيع والتصدير ومتكاملة مع الأسواق الأوروبية».

ومن المقرر أن يتوجه أردوغان إلى جمهورية مصر العربية اليوم الأربعاء، وذلك عقب إتمام زيارته إلى المملكة العربية السعودية، بحسب وكالة «الاناضول» التركية.

من جهة أخرى، ترأس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء في الرياض أمس.

وقالت وكالة الانباء السعودية (واس) ان المجلس اطلع خلال الجلسة على مجمل المحادثات والمشاورات التي جرت في الأيام الماضية بين المملكة العربية السعودية وعدد من الدول الشقيقة والصديقة حول مستجدات الأحداث وتطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية، مجددا في هذا الإطار مواقف المملكة الثابتة بشأنها، ودعم الجهود الهادفة إلى حل الخلافات بالحوار بما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وشدد مجلس الوزراء على مضامين البيان الصادر عن وزراء خارجية المملكة ودول عربية وإسلامية، والمشتمل على إدانة انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية لوقف إطلاق النار في غزة، التي تقوض الجهود الدولية المبذولة في تثبيت الهدنة وترسيخ الاستقرار والمضي قدما نحو تنفيذ المرحلة الثانية من خطة السلام، وصولا إلى سلام عادل وشامل ودائم يحقق للشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة.

وأوضح وزير الإعلام سلمان الدوسري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس ثمن تجاوب الحكومة السورية وقوات سوريا الديموقراطية (قسد) مع مساعي المملكة العربية السعودية والجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأميركية، في الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي يؤمل منه الإسهام في دعم مسيرة هذا البلد الشقيق نحو السلام والأمن والاستقرار وتحقيق تطلعات شعبه وتعزيز وحدته الوطنية.

وتناول المجلس مخرجات الاجتماعات والمؤتمرات التي استضافتها المملكة، مقدرا في هذا السياق المشاركة الدولية الفاعلة في الاجتماع الثاني للمجلس الوزاري لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر الذي شمل الموافقة على انضمام أعضاء جدد للمبادرة، ليرتفع عدد الأعضاء إلى 35 دولة، واتخاذ خطوات تأسيسية تمهد الطريق لبدء المرحلة التشغيلية والتنموية مع تجديد الالتزامات المعلنة بتحقيق المستهدفات، منها زراعة أكثر من 22 مليار شجرة وإعادة تأهيل 92 مليون هكتار، مما يدعم تحقيق الأهداف ومعالجة التحديات البيئية الإقليمية ودعم الجهود العالمية.

أنباء لبنانية

«التيار» في طريقه إلى عدم التحالف في لوائح تضم مرشحين لـ «الحزب»

عون وسلام يؤكدان على منع إقحام لبنان في مغامرة جديدة

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

عين الداخل اللبناني هي على الخارج وتحديدا على واشنطن وزيارة قائد الجيش العماد رودولف هيكل ومحادثاته هناك مع المسؤولين الأميركيين. وقد بات معلوما أن كثيرا من الأمور تتوقف على نتائج الزيارة ومدى نجاحها، لاسيما أن هناك من يربط نجاح مؤتمر دعم الجيش في مارس المقبل بنجاح زيارة «القائد».

وفي انتظار ما ستؤول إليه زيارة قائد الجيش وأيضا مسار المنطقة والديبلوماسية المستنفرة لإبعاد فرضية هجوم أميركي على إيران، تمضي إسرائيل في تشديد خناق اعتداءاتها على جنوب لبنان، وبالتالي في التضييق على «حزب الله» وبيئته، في مؤشر إلى مزيد من إطلاق اليد الإسرائيلية في الحركة الميدانية والعسكرية.

وفي هذا السياق، ثمن كبير لا يزال يدفعه أبناء الجنوب دماء وتدميرا وتهجيرا. وأحدث المشاهد هو أن عائلات يتخطى عددها الـ 30 جعلها الاعتداء الإسرائيلي على قريتي كفرتبنيت وعين قانا بلا مأوى، بعد انتقال الاستهداف إلى المجمعات السكنية وآليات رفع الردم. وهذه ممارسات تندرج في إطار سياسة الأرض المحروقة التي تنتهجها إسرائيل.

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون قال أمام وفد من «الجبهة السيادية» برئاسة النائب أشرف ريفي إن «عودة ثقة دول الخارج بلبنان ودعمها نتيجة طبيعية لما نقوم به من إعادة بناء للدولة على أسس ثابتة، لجهة بسط سلطة القانون وتطبيق حصرية السلاح، وهما أمران لا رجوع عنهما مهما كانت الاعتبارات، ونعمل على تحقيقهما بعقلانية وواقعية ومسؤولية».

وأضاف: «لن يكون واردا التوقف عن تنفيذ ما تعهدت به في خطاب القسم، الذي لقي في الداخل والخارج تأييدا يحملني مسؤولية كبيرة بأن أكون وفيا له، ونؤكد الإصرار، مع رئيسي مجلس النواب نبيه بري والحكومة نواف سلام، على إجراء الانتخابات النيابية ابتداء من الثالث من مايو المقبل، وما يطرح من أفكار لتأجيلها لأسباب أو لفترات مختلفة لا يعنيني مطلقا، لأن هذا الأمر يدخل ضمن صلاحيات السلطة التشريعية التي يعود إليها بت مثل هذه الاقتراحات. أقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين، ولن أتدخل في التحالفات الانتخابية، ومهمتي أن أؤمن نزاهة العملية الانتخابية وأمنها وسلامتها».

وختم: «أعمل مع جميع المعنيين على عدم استدراج البلاد إلى حرب جديدة، لأن الشعب اللبناني لم يعد قادرا على تحمل الحروب، ولأن الظروف الدولية أوجدت معطيات تستوجب مقاربتها بواقعية ومنطق لحماية لبنان وأهله. وآمل أن تلقى المساعي المبذولة لتجنيب لبنان أي خطر تفهما والتزاما إيجابيين».

ومن دبي حيث يشارك في «القمة العالمية للحكومات»، جدد رئيس الحكومة نواف سلام التأكيد على القرار الرسمي باستعادة الدولة اللبنانية قرار السلم والحرب.

سقوط حبات البرد في منطقة بربور في العاصمة بيروت (محمود الطويل)

وقال: «عملنا على استعادة قرار السلم والحرب، والدليل أنه للمرة الأولى منذ العام 1969 باتت الدولة عبر الجيش تفرض سيطرة عملانية كاملة على جنوب البلاد، ولن نسمح بإدخال لبنان في مغامرة جديدة بعدما كانت كلفة الدخول في مغامرة حرب إسناد غزة كبيرة جدا جدا».

وشدد سلام في حوار على هامش القمة على أن «السيادة والإصلاح أمران متلازمان وهما حاجتان أساسيتان لإنقاذ لبنان». وأضاف: «السيادة تعني استعادة قرار الحرب والسلم وبسط سلطة الدولة على كامل أراضيها وحصر السلاح، فيما يشمل الإصلاحين المالي والإداري».

وتحدث سلام عن «جو مختلف عما كان عليه في السابق». وقال: «نريد إعادة الأمان للبنانيين وعودة لبنان إلى أشقائه العرب، وحجم الإصلاحات التي قمنا بها يجب أن تكون مشجعة لجذب الاستثمارات، لاسيما بحلول الأمن والأمان في الفترة الأخيرة». توازيا، تتواصل التحركات داخليا على أكثر من صعيد سياسي ـ أمني وانتخابي. ورصد تحرك لافت لسفراء «اللجنة الخماسية» الدولية ـ العربية. وقال مصدر سياسي رفيع لـ «الأنباء»، ان هذا التحرك الديبلوماسي يهدف إلى تحضير الأجواء لإنجاح مؤتمر دعم الجيش اللبناني مطلع شهر مارس المقبل من خلال توسيع مروحة الاتصالات، حيث يتم التواصل مع عشرات الدول المانحة والتي يمكن ان تقدم مساعدات في هذا المجال، وفي الوقت عينه للتأكيد على الوقوف إلى جانب الحكومة اللبنانية في مسار استكمال خطة حصر السلاح، خصوصا في منطقة شمال الليطاني، على رغم الاعتراضات الواسعة من قبل «حزب الله»، والمطبات الكبيرة التي تعترض هذه الخطوة، في وقت أكدت الحكومة بما لا يقبل الشك أو الجدل، انها ماضية في هذا المسار على رغم كل الصعوبات.

وفي الشق الانتخابي، بدأت الأحزاب والتيارات السياسية العد التنازلي للاستحقاق المقرر 3 مايو المقبل. وبدا لافتا ان «التيار الوطني الحر» في طريقه إلى عدم التحالف في لوائح تضم مرشحين لـ «حزب الله»، في ترجمة لتكرار رئيسه النائب جبران باسيل «فك» التفاهم الموقع بين «التيار» و«الحزب» في 6 فبراير 2006 في صالة كنيسة مار مخايل بالشياح.

ويدرك «التيار» ان هذه الخطوة ستكلفه لا محالة خسارة عدد من المقاعد النيابية في دوائر معينة. إلا انه سيستعيد مقاعد اعتبر انها سلبت منه بتحريض من «الثنائي»، بدأت لمنع المرشح الرئاسي جهاد أزعور من نيل 64 صوتا، وتوجت بالاقتراع للرئيس جوزف عون وفقا لرغبة «الثنائي»، بحسب «التيار»، الذي يقوم حاليا بـ «ردة إجر»، أبرز ما فيها منع «الحزب» من تأمين حليف مسيحي وازن، بعد خيار حلفائه من النواب السنة الابتعاد عنه انتخابيا أيضا.

وعند «القوات اللبنانية» الحزب الذي يملك الكتلة النيابية الأكبر، بدأت «الماكينة الحزبية» العمل، على وقع تبديل واسع في صفوف النواب الحاليين، الذين بادر البعض منهم إلى إعلان العزوف عن الترشح طوعا، مثل النائبين شوقي الدكاش (دائرة كسروان ـ جبيل) وجورج عقيص (زحلة)، على ان تستمر «موجة» العزوف تباعا.

وإذا كان بديل دكاش م.غوستاف قرداحي قد تم تقديمه رسميا، فإن بديل عقيص لم يعلن عنه، وربما يرتبط الأمر بالمقاعد الطائفية التي تتطلع «القوات» إلى نيلها في الدائرة التي تملك فيها على الورق ووفق حسابات آخرها نتائج الانتخابات البلدية في مايو 2025 تصل إلى حاصلين انتخابيين كاملين.

في حين يتجه «التيار» إلى دعم المرشح النائب السابق سيزار المعلوف عن المعقد الأرثوذكسي وعدم ترشيح أحد من قبله، تفاديا للدخول في لائحة مشتركة مع «الثنائي». وقد يقتصر التحالف بين «التيار» وحركة «أمل» على دوائر معينة مثل صيدا ـ جزين، بلوائح لا تضم مرشحين من «الحزب». وربما يحصل تحالف في دائرة كسروان ـ جبيل وفقا لمواصفات «التيار» للمرشح عن المقعد الشيعي بينه وبين «أمل».

أنباء مصرية

مجلس النواب يوافق نهائياً على تعديلات «قانون نقابة المهن الرياضية»

«الصحة» تناقش إنشاء مراكز متخصصة لعلاج الأورام والإشعاع في الصعيد

د.خالد عبدالغفار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة والسكان خلال الاجتماع مع مسؤولي شركة سيمنس هيلثنيرز

القاهرة ـ ناهد إمام ومجدي عبدالرحمن

عقد د.خالد عبدالغفار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة والسكان اجتماعا مع م.عمرو قنديل الرئيس التنفيذي لشركة سيمنس هيلثنيرز مصر والوفد المرافق، لبحث مقترح إنشاء مراكز متخصصة في علاج الأورام والعلاج الإشعاعي، وتعزيز التعاون المشترك لتطوير الخدمات التشخيصية والعلاجية.

وأكد الوزير أهمية الشراكة للارتقاء بمنظومة الصحة، خاصة في مجال علاج الأورام والأشعة، مع التركيز على دعم المناطق النائية ومحافظات الصعيد لتوفير خدمات طبية متطورة وعادلة، وتقليل معاناة المرضى، مشددا على ضرورة تدريب الكوادر البشرية لضمان استدامة الجودة.

وأوضح د.حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي للوزارة أن الاجتماع استعرض الموقف الحالي للتعاون، بما في ذلك تحديث وإحلال أجهزة الأشعة المقطعية والرنين المغناطيسي والقساطر القلبية في مستشفيات الوزارة، إضافة إلى مستجدات إنشاء مركز تجديد وإحلال الأجهزة بمدينة السادس من أكتوبر، والذي اقترب من الافتتاح.

واستمع الوزير إلى عرض تفصيلي من الشركة حول دعم مراكز علاج الأورام في صعيد مصر ومعهد ناصر، بأحدث التقنيات، خاصة جهاز Halcyon الذي يتميز بدقة عالية وسرعة في العلاج الإشعاعي، مما يزيد القدرة الاستيعابية ويقلل فترات الانتظار، ويعزز جودة الخدمات.

إلى ذلك، وافق مجلس النواب برئاسة المستشار هشام بدوي، أمس، نهائيا على مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 1987 بإنشاء وتنظيم نقابة المهن الرياضية.

وأكد تقرير اللجنة المشتركة أن نقابة المهن الرياضية تعد إحدى الركائز الأساسية في تنظيم العمل المهني في المجال الرياضي، بما تضطلع به من دور محوري في رعاية أعضائها، وتنظيم مزاولة المهن الرياضية، والحفاظ على المعايير المهنية والأخلاقية، بما يسهم في الارتقاء بالمنظومة الرياضية وتعزيز مكانتها في المجتمع.

ويستهدف مشروع القانون تطوير الإطار القانوني المنظم للمجال الرياضي بما يواكب التطور العلمي والمؤسسي، ويعزز الانضباط في تنظيم المهنة وعضوية النقابة، ويحقق وضوح الاختصاصات وتكامل الأدوار بين الجهات المعنية انطلاقا من إدراك اتساع نطاق العلوم الرياضية وتنوع مساراتها الأكاديمية والمهنية، وما يستتبعه ذلك من ضرورة أن يعكس التنظيم التشريعي هذا التطور، على نحو يحقق الاتساق بين البنيان الأكاديمي ومتطلبات الممارسة المهنية، ويضمن شمول الإطار القانوني لكل التخصصات والمسارات ذات الصلة بالمجال الرياضي.

كما يستهدف المشروع ترسيخ إطار قانوني واضح ومحدد للاختصاصات المتعلقة باعتماد الدراسات والمسارات المؤهلة للالتحاق بعضوية النقابة، بما يمنع تضارب الجهات، ويكفل توحيد المعايير العلمية والمهنية، ويعزز الثقة والشفافية في إجراءات القيد، ويحافظ على المستوى المهني للعاملين بالمجال الرياضي.